



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

## تقرير الدوحة:

ندوة:

# "اليمن بعد العاصفة"

الدوحة: 25 نيسان / أبريل 2015

سلسلة: تقرير الدوحة

الفعالية: ندوة: "اليمن بعد العاصفة"

المكان والتاريخ: الدوحة: 25 نيسان/ أبريل 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

1	مقدمة
2	المشهد اليمني قبل العاصفة
7	سياقات العاصفة
12	تداعيات العاصفة
13	1. السيناريو الأول
14	2. السيناريو الثاني
14	3. السيناريو الثالث
15	4. السيناريو الرابع
15	خاتمة

## تقرير ندوة:

### " اليمن بعد العاصفة "

الدوحة: 25 نيسان/ أبريل 2015

#### مقدمة

مثل سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد جماعة الحوثي المعروفة باسم "أنصار الله"، نقطة تحوّل في الصراع الدائر في اليمن منذ اندلاع الثورة في شباط / فبراير 2011. وازداد المشهد تعقيداً مع انقلاب الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح على الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي، ودفع حكومته إلى الاستقالة عقب اقتحام دار الرئاسة في كانون الثاني / يناير 2015. وازدادت حدّة الصراع مع محاولة الحوثيين وحليفهم الإقليمي إيران الهيمنة على اليمن وتحويله إلى محطةٍ أخرى، تهدّد أمن دول الخليج العربية واستقرارها. وقد أدّت هذه التطورات إلى ردّات فعلٍ إقليميةٍ حادة، تمثّلت بتدخلٍ عسكري قام به تحالف "عاصفة الحزم" الذي ضمّ عشر دول بقيادة السعودية. ونظراً لأهمية الأحداث التي تجري في اليمن، وانعكاسات ذلك على الأمن العربي عمومًا والخليجي خصوصًا، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ندوةً أكاديميةً بعنوان: "اليمن بعد العاصفة"، وذلك يوم السبت 25 نيسان/ أبريل 2015 في فندق الشيراتون في الدوحة. شارك في الندوة عددٌ من الباحثين المتخصصين في القضايا العربية والشأن اليمني، منهم؛ عزمي بشارة، وراجح بادي، وفهد العرابي الحارثي، وخالد الدخيل، وأنور الرواس، وعبد الله بن هذال، وحسن جوهر، وعمر عبد العزيز، ونبيل البكري، ومروان قبلان، وفؤاد الصلاحي، وعبد الناصر المودع،

وناصر الدويلة، وعبد السلام محمد، وخالد الجابر، وحامد العبد الله، وعبد الله البادي، وخالد الأنسي، ووسيم القرشي، ونورية الأصبحي، ومحمد المسفر، وعبد الوهاب القصاب، وجمال المليكي، وأحمد الشلبي، واندرياس كريغ، وغيرهم. تركّزت نقاشات الندوة على محاور عدة، أبرزها السياقات الإقليمية والدولية للصراع في اليمن ودينامياته الداخلية، إضافة إلى تراجع دور الدولة وانهيار مؤسساتها، وصعود الميليشيات في ضوء التغيرات التي تعرضت لها البنى الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني.

### المشهد اليمني قبل العاصفة

انضم اليمن إلى ساحات الصراع الإقليمي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي؛ إذ درجت الحكومة اليمنية على اتهام إيران بدعم التمرد الحوثي في صعدة منذ اندلاعه عام 2004، وقد جرى اعتراض عدّة شحنات أسلحة إيرانية مرسلة إلى اليمن بطرائق غير قانونية. وفي المقابل دعمت المملكة العربية السعودية حكومة الرئيس علي عبد الله صالح، بل إنها دخلت في مواجهات عسكرية مباشرة ضدّ الحوثيين خلال الفترة (2009 - 2010). أمّا واشنطن، فقد كانت تخوض حربها ضدّ تنظيم القاعدة على أرض اليمن مستخدمةً طائرات من دون طيار، في إطار تفاهم مع الحكومة اليمنية، بمعزل عن الصراعات الأخرى التي كانت تدور في هذا البلد.

وبعد اندلاع الثورة اليمنية، ازدادت حدّة الصراع الإقليمي في اليمن حتى تحوّل إلى حرب بالوكالة؛ إذ أخذت إيران تتعامل مع اليمن بوصفه ساحةً أخرى من ساحات التنافس مع السعودية، ومع سائر دول الخليج؛ بهدف خنقها بحزام نفوذ إيراني يمتد عبر سورية والعراق في الشمال، واليمن في الجنوب. وقد عبّرت إيران عن ذلك حين عدّت سقوط صنعاء بيد الحوثيين نصرًا كبيرًا لسياساتها الإقليمية. وقد ساهم تعنّت الحوثيين ورفضهم التوصل إلى تسوية سياسية لحل الأزمة ومحاولتهم الهيمنة على اليمن بقوة السلاح إلى إنشاء تحالفٍ عربي - إقليمي تقوده السعودية للتدخل عسكريًا في اليمن، من أجل وضع حدٍ للتغلغل الإيراني وإعادة التوازن الذي اختلّ بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، ودفع أطراف الأزمة في اليمن إلى العودة إلى الحوار لإنهاء الصراع.

قبل عاصفة الحزم، كانت السعودية ودول الخليج تعتمد طرقًا غير مباشرة في مواجهة النفوذ الإيراني، إذ ظل العراق، حتى سقوطه تحت الاحتلال الأميركي، هو الطرف العربي الوحيد في معادلة توازن القوى مع إيران. ثم جاء الاحتلال الأميركي لهذا البلد العربي، وتمدد النفوذ الإيراني إليه تحت ظلال هذا الاحتلال، ليخرجه من المعادلة تمامًا، ما جعل إيران الطرف المهيمن في الإقليم. وساهم اندفاع إيران إلى مد نفوذها إلى جنوب شبه الجزيرة العربية من خلال الحوثيين بعد هيمنتها على ساحات جيوسياسية مهمة في المشرق العربي (العراق وسورية)، وانكفاء الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما عن لعب دور فاعل في قضايا المنطقة وتبنيها لخيار الاتفاق النووي مع طهران، في إقناع السعوديين والخليجيين بأنّ بقاءهم خارج معادلة التوازنات الإقليمية بات مصدر خطر على مستقبل دولهم واستقرارها السياسي.

أما على المستوى اليمني، فقد تعثرت المرحلة الانتقالية التي نصّت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي وقّعها فرقاء السياسة اليمنية في الرياض آخر العام 2011. لقد أفرزت المبادرة الخليجية حالة من توازن القوى بين طرفي الصراع؛ وهما جبهة الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحلفائه، وجبهة قوى الثورة الشبابية وذراعها السياسي الذي كان يمثله اللقاء المشترك وشركاؤه. ودارت بعد خروج الرئيس السابق من السلطة، رحي صراع جديد بين قوى النظام القديم وقوى جديدة صاعدة، حاولت أن تجد لها مكانًا في عملية صنع مستقبل البلد وتقريره. ولم تتجح الأحزاب القديمة في تمثيل روح الثورة الشبابية وتحقيق أهدافها. كما فرضت دول مجلس التعاون (ما عدا قطر) ما يشبه الحصار الاقتصادي على حكومة اللقاء المشترك، بسبب وجود حزب الإصلاح فيها. إضافة إلى ما سبق، برزت مجموعة من العوائق أمام الحكم الجديد، وأطاحت بمخرجات الحوار الوطني التي كانت قد حسمت مسائل إشكالية وخلافية؛ كالدستور وشكل الدولة ونظام الحكم والانتخابات، ولعل أبرز هذه العوائق:

- سعي الرئيس السابق علي عبد الله صالح، مستفيدًا من استمراره في قيادة حزب المؤتمر والحصانة التي منحته إياها المبادرة الخليجية، لوضع العراقيل أمام عملية إعادة هيكلة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والانتفاف على قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي التي نصت على تشكيل الجيش اليمني وإعادة بنائه.
- المقاومة التي قادها الحوثيون ضد المبادرة الخليجية والدعوة إلى الانقلاب عليها بذريعة أنها فرطت في ثورة الشباب.

- دعم الرئيس السابق الفوضى وتقويض الأمن خلال المرحلة الانتقالية، للدلالة على فشل المبادرة الخليجية وما أنتجته من تغيرات، وتحريضه على السلطة الانتقالية بحجة فشلها في إدارة شؤون الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، مع أنّ حزبه كان له النصيب الأكبر في مناصب الدولة ووزارتها.
- ضرب مخرجات الحوار الوطني والانتقال عليها، من خلال بدء عمليات عسكرية في مناطق عدة في دماج وكتاف وحاشد وعمران، بذريعة محاربة المتطرفين والتكفيريين، ليظهر آنذاك تحالف واضح وصريح بين الحوثيين وأتباع الرئيس السابق في الجيش.
- تمدد الحوثيين واستيلائهم على صنعاء بمساعدة من وحدات الجيش التابعة للرئيس المخلوع، بذريعة رفع أسعار المشتقات النفطية، وما نجم عنه من استقالة الحكومة، وصولاً إلى توقيع اتفاق السلم والشراكة، وسيطرة الحوثيين على المؤسسات السيادية، وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني التي وافق عليها الحوثيون.
- فشل المفاوضات في إقناع الحوثيين بالانسحاب من المدن وتطبيق اتفاق السلم والشراكة، ومحاولتهم احتلال عدن بعد نجاح الرئيس هادي في الهروب من محبسه الإجمالي، وإقدامهم على إصدار إعلان دستوري وتشكيل لجنة لإدارة شؤون اليمن.
- لا يعزى تمدد الحوثيين واستيلائهم على مناطق واسعة في اليمن إلى قوة الحركة العسكرية، بل لاستغلالهم حالة الفوضى والصراعات البيئية للقوى السياسية الأخرى، وتواطؤ قادة في الجيش اليمني مع علي صالح. وقد رأى البعض التمدد الحوثي في مرحلته الأولى (دماج وعمران) موجّهًا ضد حزب الإصلاح، ما دفع الرئيس عبد ربه منصور هادي وبعض القادة في الجيش إلى غض الطرف عن هذا التمدد ومباركته في بعض الأحيان، كما جرى في عمران. كما أنّ الحوثيين لم يكن لديهم القدرة على احتلال صنعاء 21 أيلول / سبتمبر 2014، والانطلاق منها للسيطرة على باقي المدن بسهولة، لولا انحياز غالبية وحدات الجيش إليهم، وتسليمهم مخازن الذخيرة والأسلحة الخفيفة والثقيلة، وهو ما طرح أسئلة كثيرة عن طبيعة الدور الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية، ومرجعيتها الوطنية.
- لم يمثّل انحياز غالبية وحدات الجيش اليمني إلى الرئيس علي عبد الله صالح وتحالفه الجديد مع الحوثيين مفاجأة كبيرة لليمنيين. فقد عمد صالح، ومنذ وصوله إلى السلطة عام 1978، إلى تحويل الجيش من مؤسسة

وطنية إلى مؤسسة عائلية، فجرى تعيين ضباط صغار جُلبهم برتبة رائد، ينتمون إلى منطقة "سنحان" في قيادة معظم الوحدات العسكرية التي كانت قائمة أو التي استحدثتها فيما بعد، بحيث بات الضباط السنحانيون يمثلون نحو 70% من قادة الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمن، وجرى إعداد الجيش عقائدياً لحماية النظام، وقمع أي تمرد داخلي ومواجهة أي خطر يتهدد سلطة علي عبد الله صالح. وقد تكشّف لليمنيين خلال جلسات مؤتمر الحوار الوطني أنّ القوات الجوية والدفاع الجوي التي تعدّ اليد الطويلة للجيش اليمني، ويقودها محمد صالح الأحمر (الأخ غير الشقيق لعلي عبد الله صالح) ليس لها وجود في الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع، بل كانت تتبع مباشرة مكتب القائد الأعلى. لقد تنبّهت حكومة التوافق الوطني لهذه المسألة باكراً، وسعى الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي عام 2013، لإعادة هيكلة الجيش اليمني وفقاً لما نصّت عليه المبادرة الخليجية. لكن هذه العملية اقتصرّت على القادة السامين في الجيش، ولم تكن ضمن إطار مؤسساتي شامل، الأمر الذي أبقى نفوذ علي عبد الله صالح وأولاده داخل المؤسسة العسكرية، وخصوصاً في ألوية الحرس الجمهوري، ولكنه تخلص من علي محسن الأحمر ومن والاه من الضباط. وجاء تمدد الحوثيين خارج محافظة صنعاء واستهدافهم الفرقة المدرعة الأولى التي كان يقودها علي محسن الأحمر ليقضي على آخر القلاع العسكرية المؤيدة للثورة، ويحوّل المؤسسة العسكريّة كلياً إلى ذراع عسكرية تابعة للرئيس المخلوع وحليفه الجديد (الحوثيين)، تتحصر مهمتها في التخلص من حزب الإصلاح وما تبقى له من نفوذ داخل المؤسسة العسكرية، وضمن القبائل الموالية لعائلة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. كما استغلّ علي عبد الله صالح المناخ الإقليمي المناوئ للثورات عامة، ولحركات الإسلام السياسي خاصة للانقلاب على الثورة ومكتسباتها، وحاول استخدام الحوثيين وتوسيعهم العسكري وسيلة لإطاحة حكومة التوافق ومن ثمّ الرئيس عبد ربه منصور هادي وترشيح ابنه أحمد رئيساً جديداً لليمن.

من جهة أخرى، ساهم تنظيم القاعدة في اضطراب المرحلة الانتقاليّة وغذى الصراع الداخليّ ودينامياته، ووفّر ذريعة للحوثيين وصالح لاستكمال انقلابهم على الرئيس هادي. لطالما هدد الرئيس السابق علي عبد الله صالح في خطاباته إبان ثورة فبراير بأنّ البديل عنه هو تنظيم القاعدة، وأنّ محافظات البيضاء ومأرب والجوف وشبوة سوف تسقط في يد القاعدة إذا ما أطيح به، وهذا ما حصل تقريباً. لقد تصاعدت أنشطة القاعدة كثيراً في الفترة الانتقالية، وبدأت أولى عملياتها بإسقاط محافظة أبين إثر انسحاب وحدات من الجيش ذات الولاء والارتباط



بصالح من المحافظة. وبالطريقة ذاتها، سيطرت جماعة أنصار الشريعة (القاعدة) على مدينتي جعار وزنجبار في الجنوب، قبل أن تقوم وحدات من الجيش اتخذت موقفاً مؤيداً للثورة، واللجان الأهلية باستعادتها. ونظراً لتهاون الوحدات العسكرية التابعة لصالح في مواجهته، وانسحاباتها المتكررة أمام هجماته، دأب تنظيم القاعدة، عن قصد في ما يبدو، على استهداف الوحدات العسكرية المنحازة لثورة 11 فبراير، ولا سيما في المنطقة الثانية والرابعة بعدن والمكلا وحضرموت، الأمر الذي دفع كثيراً من اليمينيين إلى الاعتقاد أنّ تنظيم القاعدة اختطفه أو اخترقه النظام السابق بشكل كبير.

وبالتوازي مع التطورات السياسية السابقة، برزت تحولات اجتماعية خطيرة في المجتمع اليمني. لقد عملت الصراعات السياسية التي أنتجها النظام السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة على إعادة إنتاج التناقضات في إطار عملية الاصطفاف الاجتماعي والاستقطاب السياسي، وكان النظام يدرك أهمية نقل الصراع من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات المجتمع، وحضور مفاعليه في اقتتال قبلي وجهوي وأحياناً مذهبي، للمحافظة على استمراريته في السلطة. لقد ساهم عدم الاستقرار السياسي، قبل الثورة وبعدها، في حضور فاعل للقبيلة في إدارة المجتمعات المحلية مقابل غياب مؤسسات الدولة. ومع استدامة الصراع والتنافس ضمن أجنحة النظام، تيوأت القبيلة موقعاً ريادياً في المجتمع والدولة، ورجّحت في كثير من الأحيان موازين القوى لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. ولم يقتصر تأثير القبيلة على الداخل اليمني، بل أضحت لها سند ودعم خارجي ودولي، وأصبح زعماء القبائل ينسجون علاقات مباشرة مع دول إقليمية من دون الرجوع إلى السلطة المركزية، ولعل العلاقات الوطيدة بين السعودية وغالبية زعماء القبائل في اليمن تعدّ مثالاً شارحاً لصعود دور القبيلة مقابل هشاشة السلطة المركزية، وإن لم يكن هذا الأمر بالجديد كلياً على المشهد اليمني.

ويتمثل العامل الأخطر في عملية التغير الاجتماعي، والذي ظهر جلياً في الأعوام الأخيرة، في تنامي البعد الطائفي والمذهبي للصراع، والذي رافق عملية التحول الاجتماعي من التركيز على القبيلة إلى التركيز على الطائفة المذهبية، اصطنعها في الواقع قادة يسعون لتمثيل الطوائف بتجاوز التمثيل القبلي إلى ما هو أوسع منه، وكذلك القوى الإقليمية التي تستخدم التبعية المذهبية تبعيةً طائفيةً لترجم الولاء السياسي لها. وهو ما أتاح لقوى إقليمية كإيران أن توظّف هذا البعد وتستخدمه مدخلاً لتكسب مساحة نفوذ لها في اليمن من جهة، ولتوازن

التوظيف السعودي للقبيلة (وتسنيين الزيدية أيضاً) إحدى أدوات التحكم والتأثير في اليمن، وهكذا زاد تحالف الحوثيين مع إيران وتبنيهم الشيعية السياسية الأمور تعقيداً؛ من خلال إضفاء طابع مذهبي على الصراع، وهو بُعدٌ جديد لم يألفه اليمن في تاريخه المعاصر، فضلاً عن أنه أعاد إحياء صراع، ظنَّ كثيرون أنه حُسم، بين نظام الإمامة الزيدية ونظام الجمهورية خلال ستينيات القرن الماضي.

لقد اشتركت التجريتان؛ السلفية ممثلة بالمعاهد العلمية وأشهرها دار الحديث بدماج، والزيدية ممثلة بمننديات الشباب المؤمن في محاولة احتكار التمثيل الديني، ومالتا للتضييق على خصومهما ومنافسيهما من المذهب نفسه، مثل تضييق السلفية على علماء الصوفية والشافعية، أو تضييق الحوثية - فيما بعد - على علماء الزيدية التقليديين وخرّيجي مدرسة الجامع الكبير بصنعاء. وبخلاف ما روّجته المدراس السابقة عن اندراج نشاطها ضمن عملية إحياء ديني وتربوي، فإنها سعت لاحتكار تمثيل الجماعة الدينية، وتوظيف الفكرة الدينية سياسياً للوصول إلى السلطة. وأفرزت عملية الانتقال من القبيلة، بما هي عامل اجتماعي للصراع السياسي في اليمن، إلى الطائفة تداعيات سلبية ساهمت في تأجيج الصراع واستمراره. فالقبيلة لا تخوض حرباً من دون أهداف محددة؛ اقتصادية أو اجتماعية (تأريفة)، كما تمتلك قدرة كبيرة على التوصل إلى تسويات لأنها تخشى كلفة الحرب التي تخوضها، ولا سيما أنّ شيخ القبيلة وأبناءه يشاركون في الحرب ويتحملون مسؤولية القتلى من أبناء القبيلة. في المقابل لا تمتلك الطائفة أهدافاً محددة في الحرب وتتوق للسيطرة المطلقة. كما أنّ قادة الجماعات الدينية لا يشاركون في القتال بالضرورة، ولا يتحملون مسؤولية القتلى الموعودين بالجنة. انطلاقاً مما سبق، تبدو الطائفة مكوناً جديداً في الصراع أكثر دموية وأقل ميلاً للتسويات والاستقرار، كونها تتحرك ضمن أنساق مغايرة، وتتحكم الأفكار الغيبية في أيديولوجيتها بما يجعل توظيفها السياسي أسهل وأقل كلفة من توظيف القبيلة.

## سياقات العاصفة

على الرغم من وجود مؤشرات دلت على اقترابها كتصريح وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل بأنّ المملكة ستتخذ كل الإجراءات لحماية الشرعية في اليمن، وتحريك المملكة قواتها البرية إلى حدودها الجنوبية،

فإن عاصفة الحزم جاءت مفاجئة، وفي مرحلة مفصلية على المستويين الداخلي والخارجي. لقد انطلقت العاصفة (26 آذار / مارس 2015) قبيل ساعات من اقتحام الحوثيين مدينة عدن الجنوبية، والتي اعتمدها الرئيس عبد ربه منصور هادي بعد هروبه من الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، عاصمة مؤقتة لليمن، وهو ما أعاق مساعي الحوثيين للحسم عسكرياً، وألغى مفاعيل "إعلانهم الدستوري" الذي أصدره بعد استقالة هادي بمنزلة أمر واقع لا فكاك منه. كما جاءت قبل أيام قليلة من توقيع اتفاق الإطار في لوزان بين إيران والغرب، بما هو خطوة نحو اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني، قد ينطوي على تداعيات سلبية على دول الخليج لجهة إطلاق يد إيران في الإقليم أو السكوت عن نفوذها المتنامي. تزامنت التطورات السابقة مع وصول قيادة جديدة في المملكة العربية السعودية أوحى، ومن خلال مؤشرات عدة، أنها لن تسير على نهج السياسة الخارجية التقليدية ومبدأ ردة الفعل الذي كان سائداً في عهد الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز، وبأن أولوياتها الخارجية تختلف لجهة وضع مواجهة التمدد الإيراني في المشرق العربي في رأس قائمة الأولويات بدلاً من التركيز على أولويات أخرى كمواجهة حركات الإسلام السياسي في عدد من بلدان الربيع العربي.

كانت السعودية المتضرر الأكبر من تمدد الحوثيين في اليمن. وفي الوقت ذاته، كانت القوة العربية الوحيدة القادرة على مواجهتهم بعد أن أُلقت الثورات العربية بتداعياتها على النظام الإقليمي العربي، وحيّدت دولاً كانت حتى وقت قريب تعدّ ركائز أساسية فيه. تتشارك السعودية الجغرافيا مع اليمن ومع دول أخرى. لكن اليمن بالنسبة إليها يمثل حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة، فهو أحد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها. لقد كانت السعودية تتجذب إلى التدخل العسكري المباشر في اليمن في كل مرة يصبح فيها هذا البلد ساحة للتنافس الإقليمي، وكان هدفها منع سقوطه في يد دول منافسة لها في الإقليم. حصل ذلك عندما أرسل الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر قوات مصرية لدعم الثورة ضد نظام الإمامة في ستينيات القرن العشرين، ومؤخراً عبر عاصفة الحزم عندما تدخلت إيران لدعم الحوثيين للسيطرة على اليمن والتفرد بحكمه. وبهذا المعنى، فإن التدخل السعودي حصل بعد أن أصبح الدعم الإيراني واضحاً للحوثيين، وبعد أن عدت إيران اجتياح صنعاء نصراً لسياساتها في المنطقة.

جاء التدخل العسكري السعودي محكومًا بمحددات أساسية، أهمها؛ أنه لم يكن بمقدور السعودية السكوت على ادعاء إيران سقوط العاصمة العربية الرابعة بيدها، ولم يكن بمقدورها أيضًا غض الطرف عن التوغل الإيراني في الإقليم باتجاه البحر الأحمر وصولًا إلى التحكم في مضيق باب المندب وخليج عدن. كما لم يكن مقبولًا تهديد إيران الخاصة الجنوبية للملكة، والصمت عن تهديدات الحوثيين والإيرانيين بحشر العرب في ربوعهم القديمة في بطحاء مكة. وسرّع في اتخاذ قرار التدخل النداء الذي وجهه الرئيس الانتقالي بالتدخل الفوري لإنقاذ عدن من الزحف الحوثي.

وعلى غرار أنماط التدخل العسكري المعاصرة، رتبت المملكة سريعًا تحالفًا عشريًا ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان؛ وكل من باكستان، ومصر، والأردن، والمغرب، والسودان. وأعلن سفيرها السابق في الولايات المتحدة (وزير الخارجية الحالي) عادل الجبير من واشنطن انطلاق العمليات العسكرية في إشارة إلى وجود تنسيق مشترك بين المملكة والولايات المتحدة، ولبعث رسالة لإيران لتجنّب تصعيد عسكريّ قد يؤدي في نهاية المطاف إلى مواجهة إقليمية. لم يكن ثمّة عوائق قانونية تضعف أو تحدّ من مشروعية التدخل العسكري في اليمن، فقد جاء متوافقًا مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنح الحكومة الشرعية (المعترف بها دوليًا) حق طلب التدخل العسكري من دول أخرى. وليبدو هذا التدخل متناسقًا مع قرارات سابقة لمجلس الأمن الدولي، حدد التحالف شروطًا واضحة لوقف القتال وتتمثل في عودة الشرعية، وانسحاب الحوثيين من العاصمة والمدن الأخرى، وتنفيذ المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمرات الحوار الوطني. وقد حظي الإعلان عن التحالف وبدء العمليات العسكرية في اليمن بإجماع دولي وإقليمي واسع. وباستثناء إيران وحلفائها (العراق، والنظام السوري)، لم تظهر معارضة قوية أو تصريحات ضد التحالف. وتفاوتت المواقف الدولية بين التأييد الكامل (بيان القمة العربية التي انعقدت في شرم الشيخ آخر آذار / مارس 2015، وموقف تركيا، وبعض الدول الأوروبية كفرنسا)، والتفهم (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، والتحفظ (روسيا).

تمتلك عاصفة الحزم، أو نسختها المعدلة "إعادة الأمل" مقومات عدة لتحقيق أهدافها السياسية المعلنة وأهمها؛ التفوق العسكريّ للتحالف أمام ميليشيات الحوثي وحليفها الرئيس السابق، والمشروعية القانونية لا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن 2216، والذي تبنّى المطالب والأهداف ذاتها، وأعاد التركيز على المبادرة الخليجية

ومخرجات الحوار الوطني في اليمن مرتكزين رئيسيين لحل الأزمة في اليمن، وفرض عقوبات وفق الفصل السابع على زعيم الحوثيين، ونجل الرئيس علي عبد الله صالح. لذلك من غير المرجح أن تتوقف العمليات العسكرية من دون تحقيق الأهداف المعلنة أو بعضها على الأقل. لكن العمليات العسكرية لا تتضمن في حد ذاتها حلاً لليمن، ولا حتى للقضايا التي جلبت التدخل العسكري. فلا بد في النهاية من حلّ يتفاوض عليه اليمنيون.

وتبرز تحديات عدة من شأنها أن تعرقل بلوغ غايتها المعلن عنها أو تؤخرها أو حتى تحولها إلى حرب استنزاف طويلة لا تبدو نهايتها في الأفق. ولعل أبرز هذه العوائق: افتقاد التحالف إستراتيجية عسكرية واضحة ومتكاملة، ووجود تباين في الرؤى والأهداف النهائية بين مكوناته، ولا سيما حول تفاصيل الحل السياسي والقوى المشاركة فيه.

يجمع الخبراء العسكريين على أنّ العمليات والضربات الجوية تحقق أهدافاً محدودة، ولا يمكن أن تحقق وحدها الأهداف الأخرى، وهو ما يجعل التدخل العسكري البري خياراً ضرورياً في ظلّ تعنت جماعة الحوثي والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وغياب شريك عسكريّ في الميدان قادر على دحر الحوثيين وهزيمتهم. لكن التدخل برّاً ينطوي على صعوبات من بينها أنّ الشعب اليمني أو جزءاً منه سينظر إلى القوات المتدخلة بوصفها غازياً أجنبياً، إضافة إلى أنّ التحالف الذي تقوده السعودية ليس لديه خبرة سابقة بحرب العصابات ضمن بيئة جغرافية وعرة كاليمن، وذلك عدا عن الفوضى والتداعيات الإنسانية المتوقعة. من جهة أخرى، وبما

أربك قرار البرلمان الباكستاني بالوقوف على الحياد إزاء الأزمة اليمنية، الحسابات العسكرية للمملكة، وأفقد التحالف قوة عسكرية مهمة تمتلك خبرة واسعة في القتال ضمن تضاريس جبلية وعرة، وقُلل من احتمالية التدخل العسكريّ برّاً لحسم المعركة سريعاً، وفرض على المملكة الاعتماد على مجموعات مسلحة محلية (المقاومة الشعبية)، وأخرى قبلية، وحزبية في مواجهة الحوثيين والوحدات العسكرية المنحازة للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح. يمثّل اعتماد التحالف شركاء محليين، حالياً، الخيار الأقل سوءاً وتكلفة. وفي هذا تبدو الحاجة ملحة لتنظيم القوى المسلحة، وتسليحها ومدّها بما يمكّنها من حسم الصراع أو تغيير مساره لمصلحتها. لكن، وعلى الرغم من واقعيته، فإنّ الخيار السابق قد لا يحظى بإجماع كامل داخل التحالف أو خارجه، إذ لا يتوقع أن توافق مصر والإمارات على دعم مجموعات مسلحة، وقبائل مقربة من حزب الإصلاح اليمني أو الإسلاميين

عمومًا، مخافة أن يسهم ذلك في عودتهم لتصدر المشهد السياسي في اليمن من جديد. كما تتحفظ الولايات المتحدة، ودول غربية أخرى على مد قوى محلية بعتاد وأسلحة ثقيلة أو نوعية خشية انتقالها لتنظيم القاعدة، والذي نشط مؤخرًا مستغلًا الصراع القائم والفراغ السياسي والعسكري في مناطق عدة من اليمن. إضافة إلى ما سبق، لا ترغب الولايات المتحدة في استمرار الصراع لفترة طويلة مخافة تفاقمه وتطوره إلى مواجهة إقليمية شاملة أو محدودة بين المملكة العربية السعودية وإيران، ولا سيما بعد إقدام الأخيرة على خطوات استفزازية كإرسالها قطعًا بحرية إلى خليج عدن، وباب المندب، بما يهدد فرص التوصل إلى اتفاق نهائي حول البرنامج الإيراني النووي في حزيران/ يونيو 2015. كما تفضل الولايات المتحدة هدنة إنسانية مؤقتة أو دائمة، ومنح المبعوث الدولي الجديد فرصة أخرى لجمع الفرقاء على طاولة الحوار من جديد، وتعارض توجه السعودية لعقد مؤتمر للحوار الوطني في الرياض، كونه يستثني الحوثيين وصالحًا، ويجمع، بحسب رؤيتها، قوى سياسية متوافقة في ما بينها.

والى جانب الخلافات البينية داخل مكونات التحالف والتحفظات الأميركية والغربية خارجه، يظهر موقف سلطنة عمان أحد أبرز التباينات التي تعيق حدوث إجماع خليجي بشأن اليمن ضمن منظومة مجلس التعاون. لقد نأت السلطنة بنفسها عن المشاركة في عاصفة الحزم، وعارضت، ضمنيًا، التدخل العسكري ما أجبر المملكة على ترتيب تحالف دولي عسكري خارج المنظومة الخليجية. تبرر عمان موقفها انطلاقًا من أساسيات سياساتها الخارجية والتي تقوم على مبدأ عدم الانحياز أو التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبأنها تنتظر لأزمة اليمن من واقع الجغرافيا المشتركة، والروابط الأخوية، وترى أن اليمن، بجميع مكوناته، يمثل عمقًا إستراتيجيًا لها. لذلك تفضل الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتنازعة، وتحثها على قبول فكرة الحوار والتحاور لمصلحة وطنهم بدلًا من الانخراط في ما تعدّه "صراعًا مفتعلًا" لن يؤدي إلا إلى إشاعة الفوضى السياسية بين الفصائل المتناحرة على السلطة.

قد تفسر المحددات السابقة الموقف العماني في إطاره العام، لكن محددات أخرى تعدّ أهم في تفسير جزئية الموقف العماني من عاصفة الحزم، ولعل أبرزها:

- العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة المتقدمة بين سلطنة عمان وإيران، وهو ما جعلها محطة لمفاوضات سرية وعلمية بين الغرب وإيران حول الملف النووي.
  - تخوّف عمان من فكرة التدخل العسكري، كونها شهدت في سبعينيات القرن المنصرم صراعاً مسلحاً على السلطة بدعم من دول خليجية وإقليمية.
- ومع أنّ موقف عمان لا يبدو، حتى الآن، متعارضاً كلياً مع الرؤية السعودية والخليجية للحل في اليمن، يخشى من أن تسارع السلطنة منفردة أو بالتنسيق مع قوى دولية وإقليمية لواسطة علمية أو سرية على غرار ما جرى في الملف النووي الإيراني، أو مبادرات سياسيّة تخرج الإجماع الخليجي.

### تداعيات العاصفة

أرست عاصفة الحزم وقائع جديدة في موازين القوى وأدوار اللاعبين ضمن الإقليم، وهو ما قد يمثّل خطوة كبيرة أولى في إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، ولا سيما بعد دخول السعودية طرفاً مباشراً في معادلة التوازنات القائمة ليس في اليمن فقط، بل في ملفات الإقليم المتشابكة وخاصة في سورية والعراق. وساهمت العاصفة في ملء جانب من الفراغ الذي سببه غياب أعمدة التوازن الإقليمي (العراق، وسورية، ومصر) نتيجة عوامل مختلفة كغزو العراق عام 2003، وتداعيات الثورات العربية، ودخول هذه الدول في دوامة من العنف والحروب الأهلية. في هذا السياق، يظهر التقارب السعودي التركيّ بمنزلة أحد أبرز مؤشرات التغيير في السياسة الخارجية السعودية بعد فتور في العلاقات سببه تباين المواقف من الربيع العربي ووصول قوى سياسية جديدة إلى السلطة لا تحبذها المملكة، وعلى رأسها حركات الإسلام السياسي. ومن شأن الالتقاء السعودي التركي أن يساهم في تحجيم النفوذ الإيراني في ساحات مهمة مثل سورية إذ لا تقبل تركيا أن تنتهي الأزمة السورية بتثبيت دور إيران على حدودها الطويلة مع هذا البلد العربي. وقد يساعد أيضاً في تجسير العلاقات بين مصر وتركيا خطوة نحو تنسيق مشترك، أو تشكيل تحالف يشترك في مصلحة تحجيم النفوذ الإيراني وملفات أخرى. من جهة أخرى، قد تفرض عاصفة الحزم على قادة المملكة إعادة التفكير في طبيعة تحالفاتها في الإقليم، فقد استثمرت في حلفاء انقلبوا عليها كما

هو الحال مع علي عبد الله صالح، وآخرين اتخذوا مواقف حيادية أو ضبابية بخلاف المتوقع منهم (باكستان، ومصر). أما في ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، فقد قدّمت العاصفة مثلاً جديداً على تباين الرؤى والتوجهات بين أميركا وحلفائها الخليجيين على الرغم من سعي إدارة أوباما لإظهار "دعمها" و"تعاونها" مع السعودية في اليمن. يبقى أخيراً أنّ اندفاع السعودية ودول عربيّة وخليجية للاضطلاع بدور فاعل في ساحات الصراع العربي قد يقطع الطريق على التنظيمات الجهاديّة، وعلى رأسها داعش وتنظيم القاعدة لتقديم نفسها طرفاً وحيداً قادراً على الدفاع عن "السنة" في مواجهة التجييش الطائفي الذي تقوم به إيران وحلفاؤها في المنطقة. فكما فتح غياب الفعل العربي وازدياد الانتهاكات الطائفية الباب أمام التنظيمات الجهادية للدخول والانتشار في بلدان عربية مهمة، وقرّ تنامي نفوذ القاعدة والتنظيمات الجهادية الأخرى الفرصة لإيران وحلفائها (حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن) لتوسيع نفوذها والسيطرة على مقدرات هذه الدول ومصادرة قرار شعوبها. وفي هذه النقطة، تقاطعت مصالح إيران وأذرعها مع أولويات الغرب والولايات المتحدة في مكافحة "الإرهاب"، وهو ما نجم عنه "تعاون" و"تنسيق" لم يعد خافياً.

أما في الداخل اليمني، فقد كانت جماعة الحوثي المستفيد الأبرز من جملة الظروف التي عصفت بالمرحلة الانتقاليّة، لكن عاصفة الحزم قلبت الموازين، وفرضت وقائع عسكرية جديدة. لقد فقد الحوثيون جزءاً كبيراً من مقدراتهم العسكريّة التي حصلوا عليها بعد اقتحام العاصمة واستيلائهم على معسكرات الجيش ومخازن الأسلحة والذخيرة. ومع أنّ الضربات الجوية لم تجبرهم على الاستسلام أو العودة إلى المفاوضات وفق الحلول المطروحة، فإنّها استنزفت قوتهم، وأفقدتهم هامش الحرية والمناورة، وفرضت عليهم التحوّل من الهجوم إلى الدفاع. وبناءً عليه، فإنّ مستقبل الحركة الحوثية في اليمن سيكون مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بتطورات عاصفة الحزم ومآلاتها، وذلك وفق السيناريوهات التالية:

### 1. السيناريو الأول

أن تتوقف عاصفة الحزم وتتجح الحركة الحوثية في التحكم في اليمن أو في أجزاء واسعة منه. ولعل أهم مقومات هذا السيناريو هي القوة العسكرية التي تحصلت عليها الحركة، ونجاحها في الممارسة السياسية، ولعبها على التناقضات بين القوى السياسية، وامتلاكها قادة من الشبان مقارنة بباقي القوى السياسية. وقد يعزز من



فرص هذا السيناريو ضعف القوى المناوئة للحوثيين، وتهالك الدولة، وغياب سلطتها الفعلية. أمّا عوائق هذا السيناريو فتكمن في جوهر الحركة الحوثية وطبيعتها، إذ لا تمثل الحركة مشروعًا سلطويًا لأسرة وسلالة لا تمثل سوى 2-3% من المجتمع اليمني. كما أنّ أفكارها ومشروعها يعود إلى القرون الوسطى، وذلك عدا عن سلوكها الميليشياوي وأفكارها الشمولية. يضاف إلى ذلك أنّ مشروع الحركة الحوثية هو مشروع فوضى وليس مشروع حكم رشيد. لذلك لا يمكن أن تقبله قطاعات واسعة من الشعب اليمني. ويقال ضعف اليمن واعتماده كثيرًا على المساعدات الخليجية من احتمالية نجاح المشروع الحوثي. فالمساعدات الخليجية ستتقطع بالتزامن مع سيطرة الحوثيين على اليمن وتفردهم بحكمه، ولا يمكن لإيران أن تسدّ هذه الثغرة. كما أنّ المشروع الحوثي لا يمتلك دعمًا إقليميًا ودوليًا، وهو ما سيجعله معزولًا عن المحيط والخارج. أمّا داخليًا فإنّ التعدد والتنوع المذهبي والقبلي يحدّ من قدرة الحوثيين على فرض مشروعيتهم.

### 2. السيناريو الثاني

أن تتحول الحركة إلى حزب سياسي. ويمكن أن يتحقّق ذلك في حال نجاح العملية السياسية، أو في حال صعود قادة جدد ضمن الحركة يفهمون واقع اليمن وتعدّده. لكن استمرار الصراع العنيف بين الحركة وخصومها، وفشل العملية السياسية واستمرار الحرب والفوضى في اليمن، وهشاشة الدولة وغياب سلطتها المركزية، وتمكّن الحركة حتى الآن من الصمود أمام خصومها المحليين والإقليميين يجعل من هذا السيناريو بعيد المنال في المدى المنظور.

### 3. السيناريو الثالث

الأفول، ولن يتحقّق إلّا إذا نجح خصوم الحركة الحوثية في هزيمتها عسكريًا أو قيام الحركة بمراجعة شاملة، أو قيام حكومة مركزية قادرة على مواجهة الحوثيين وإضعافهم، أو عمل عسكري خارجي شامل لا يقتصر على الضربات الجوية. مما سبق، يبدو أنّ هذا السيناريو ممكن التحقق في حال تمّت إدارة العملية العسكرية والسياسية الحالية، خاصة أنّ الحركة الحوثية ليست واجهة لتمثيل جهوي أو مذهبي، فالحركة الحوثية لا تمثل المذهب الزيدي، ولا المنطقة الزيدية أو حتى محافظة صعدة. وهو الأمر الذي يُسهّل هزيمتها، وما يؤكد ذلك؛ حداثة عمر الحركة الحوثية الذي لا يزيد عن 20 عامًا.

#### 4. السيناريو الرابع

استمرار الحركة الحوثية ميليشيا متمردة في حالة صراع مع الدولة والمجتمع، وهو السيناريو الأكثر واقعية. فالحركة الحوثية لن تستطيع أن تهزم خصومها، كما أنهم لن ينجحوا في القضاء التام عليها. ولن يكون ممكناً في هذه الحالة احتواء الحركة إلا بمشروع بناء دولة يسحب البساط من تحتها ويفقدها قواعدها الاجتماعية. خلاف ذلك، فإنّ التحشيد المذهبي والمناطقى سيخدم الحركة الحوثية وسيمكنها من تحقيق هدفها في التحول إلى ممثل فعلي للزيدية ككل، وهو ما قد يدخل اليمن في دوامة طويلة من الصراع.

#### خاتمة

إذا كانت عاصفة الحزم تمثل فعلياً بداية دخول دول الخليج في التوازن الإقليمي في المنطقة، فإنّ ذلك ليس امتيازاً، بل وضعاً معقداً يتطلب أدواراً جديدة وعبئاً أكبر، ويفرض أيضاً تغيرات في آلية تفكير الأنظمة وعلاقاتها مع مجتمعاتها. فالرد العربي على التدخل الإيراني في الدول العربية ومساعدتها التفكيكية يجب أن يكون بتعزيز مكانة الدولة، واستبدال الخطاب الطائفي السائد بخطاب عربي توحيدي في مواجهتها. كما يجب التنبيه لعدم تكرار الأخطاء ذاتها في ما يتعلق بتحالف النخب التقليدية والدولة العميقة مع بعض الفئات التي انضمت للثورة من دون اقتناع بها أو بمطالبها الديمقراطية، للانقلاب على مكتسبات الثورة عبر ثورة مضادة، تهدف لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام 2011. ومنعاً للفوضى، وتشتت الولاءات وتبعثر مراكز القوى كما هو الحال في سورية، فإنّ الحكومة اليمنية لا بد أن تكون المدخل الرئيس ونقطة الاتصال الوحيدة مع أي حالة مسلحة داخل اليمن. لذلك لا بد من وجود إستراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة في أبعادها العسكرية والسياسية والإغاثية، بحيث تمهّد الطريق لعودة الحكومة الشرعية إلى اليمن، لتضطلع بالمهام الإدارية الضرورية، وتلبي الاحتياجات الضرورية، وتمنع تفاقم المأساة الإنسانية القائمة في اليمن، وتبدأ في بناء أولى لبنات الحل السياسي الشامل القائم على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني.

إنّ تداعي سلطة الدولة وانهايار مؤسساتها، وصعود ميليشيات متنازعة، وتفاقم الطبيعة الجهوية للصراع وحضور

مرجعية طائفية ومناطقية أيضاً، وانقسام الجماعات المتصارعة على نفسها، وميل القوى الإقليمية المتصارعة لاستخدام مكونات قبلية - دينية للاقتتال بالوكالة، وتحول الصراع إلى صراع وجودي لجميع الأطراف المعنية، يهدد بدخول اليمن في طور الفوضى والحرب الأهلية طويلة الأمد. لذلك لا بد من الوصول عاجلاً إلى تسوية سياسية وفق مبدأ تشاركي في السلطة، تمهّد لإعادة بناء المجال السياسي على أسس دولتية وحدائية.